



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر _ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

ذ/ حنان أزيح _ ذ/ حسن السعدي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

-بالمحمدية-

الشباب المغربي وصناعة القرار في أفق الانتخابات التشريعية 2026: مقارنة تحليلية قانونية وسياسية

La jeunesse marocaine et la prise de décision publique à l'horizon des élections législatives de 2026 : une approche analytique juridique et politique

Résumé:

Cet article analyse la participation des jeunes Marocains à la prise de décision publique à l'approche des élections législatives de 2026. Il s'appuie sur une approche combinant l'analyse juridique et politique afin d'évaluer l'effectivité du cadre constitutionnel et légal encadrant cette participation. L'étude met en évidence un décalage entre les garanties prévues par les textes et leur mise en œuvre effective dans la pratique institutionnelle. Fondée sur l'analyse de la Constitution, des lois organiques, des discours royaux et des rapports institutionnels, elle conclut que le renforcement de la participation des jeunes requiert une volonté politique réelle, accompagnée de réformes concrètes garantissant leur intégration effective dans les processus décisionnels.

Mots-clés : Jeunes Marocains ; prise de décision publique ; élections législatives de 2026 ; participation politique ; Constitution de 2011.

الملخص:

يتناول هذا المقال إشكالية مشاركة الشباب المغربي في صناعة القرار العمومي في أفق الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026، عبر مقارنة تحليلية ثنائية المحاور تجمع بين التحليل القانوني الوضعي والتحليل السياسي الاستقرائي. وينطلق المقال من فرضية مركزية مفادها وجود تفاوت بنيوي بين غنى الترسانة القانونية والدستورية المؤطرة لمشاركة الشباب، ومحدودية آليات تفعيلها السياسي والمؤسساتي، ويعتمد المقال منهجية تحليل المضمون القانوني والسياسي، بالاستناد إلى الدستور والقوانين التنظيمية وقرارات هيئات الحكامة إلى جانب الخطابات الملكية وتقارير المؤسسات الوطنية والدولية. ويخلص المقال إلى أن معالجة إشكالية إدماج الشباب تستلزم إصلاحاً قانونياً مقروناً بإرادة سياسية فعلية تتجاوز الخطاب الإعلاني نحو التزامات ملموسة وقابلة للقياس.

الكلمات المفتاحية: الشباب المغربي، صناعة القرار الانتخابي التشريعية 2026، دستور 2011، المشاركة السياسية، العزوف السياسي.



مقدمة

تُعد قضية إدماج الشباب في مسارات صناعة القرار العمومي من القضايا المحورية التي تتقاطع فيها الأبعاد القانونية الدستورية بالأبعاد السياسية والاجتماعية، خاصة في سياق مغربي يتسم بثقل ديمغرافي شبابي لافت، إذ تشير معطيات¹ المندوبية السامية للتخطيط إلى أن فئة الشباب تمثل ما يقارب ثلث الساكنة المغربية

وقد شكّل دستور فاتح يوليو 2011 منعطفاً نوعياً في مقاربة الدولة المغربية لقضايا الشباب، إذ نص صراحة في فصله الثالث والثلاثين على إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعي، باعتباره آلية دستورية للنهوض بمشاركة الشباب في الحياة الجموعية والسياسية، وتيسير ولوجهم للمسؤوليات، وإعداد استراتيجية وطنية لتكوينهم في مجالات² القيم والكفاءات

، غير أن الانتقال من النص الدستوري إلى الممارسة الفعلية ظل رهيناً بجملته من الإكراهات البنوية والظرفية تتقاطع فيها ضعف الثقة في الوساطة الحزبية والمؤسسية، وارتفاع منسوب العزوف السياسي لدى فئة عريضة من الشباب، وتنامي أشكال بديلة للمشاركة تتجاوز الأطر التقليدية نحو فضاءات رقمية واحتجاجية جديدة

وفي أفق الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026، التي تكتسي أهمية خاصة باعتبارها محطة لقياس مدى نجاعة السياسات العمومية الموجهة للشباب منذ عقد كامل من الإصلاح الدستوري، يسعى هذا المقال إلى تجاوز القراءات الأحادية التي تكتفي إما برصد النصوص القانونية بمعزل عن سياقها التطبيقي، أو بتحليل السلوك السياسي للشباب بمعزل عن الأطر القانونية المؤطرة له، سعياً إلى بناء قراءة تركيبية ثنائية المحاور تخدم النقاش العمومي حول الإصلاح السياسي بالمغرب

¹ المندوبية السامية للتخطيط (2022). نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024. الرباط

² الدستور المغربي لسنة 2011، الفصل 33، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليو 2011



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر_ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

وتتعرّز أهمية هذا الطرح بكون الانتخابات التشريعية المقبلة ستجري في سياق إقليمي ودولي متحول، تتقاطع فيه تحديات اقتصادية مرتبطة بالتشغيل والغلاء المعيشي مع تحولات تكنولوجية متسارعة أعادت تشكيل علاقة الشباب بالفعل السياسي والمدني، وهو ما يجعل من الضروري تجديد أدوات التحليل القانوني والسياسي التقليدية لاستيعاب هذه المتغيرات، ويستدعي مقارنة نظرية تستحضر مفاهيم التنشئة السياسية والفجوة الجيلية ورأس المال السياسي لفهم أعمق لجذور الظاهرة موضوع الدراسة.

الإشكالية المركزية

تتمحور إشكالية هذا المقال حول السؤال الجوهرى التالي: إلى أي حد استطاع الإطار القانوني والدستوري المغربي أن يترجم نصوصه الضامنة لمشاركة الشباب في صناعة القرار إلى ممارسة سياسية فعلية، في ظل استمرار مظاهر العزوف تجاه الفعل الحزبي والمؤسساتي، وما هي الرهانات التي تطرحها الانتخابات التشريعية لسنة 2026 على هذا المستوى؟

الأسئلة الفرعية

➤ ما هي الآليات القانونية والدستورية التي أقرها المشرع المغربي لتعزيز تمثيلية الشباب داخل المؤسسات المنتخبة؟

➤ كيف تعاملت الخطابات الملكية ومواقف الأحزاب السياسية مع إشكالية إدماج الشباب في الشأن العام؟³

➤ ما مدى تأثير قرار الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري رقم 50.62 على فرص وصول الشباب إلى الفضاء الإعلامي الانتخابي؟⁴

³. الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى العشرين لعيد العرش، 30 يوليو 2019، الديوان الملكي، الرباط

⁴ الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (2026). قرار رقم 50.62 المتعلق بقواعد ضبط التغطية الإعلامية لحملة الانتخابات التشريعية لسنة 2026. الرباط: الجريدة الرسمية



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر_ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

➤ هل يمكن اعتبار أشكال المشاركة الرقمية والاحتجاجية بديلاً فعلياً للمشاركة السياسية التقليدية؟

الفرضيات

الفرضية الأولى: هناك تفاوت بنيوي بين غنى الترسانة القانونية والدستورية المؤطرة لمشاركة الشباب ومحدودية آليات تفعيل المؤسسات والسياسي لهذه النصوص

الفرضية الثانية: يشكل ضعف الوساطة الحزبية التقليدية العامل الأبرز في تنامي العزوف السياسي للشباب. أكثر من غياب الإطار القانوني المحفز للمشاركة

الفرضية الثالثة: تراهن الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026 على آليات تمييز إيجابي جديدة قد تحدث تحولاً نسبياً في التمثيلية الشبابية، دون أن ترقى بالضرورة إلى معالجة جذور أزمة الثقة السياسية

منهجية البحث والتصميم الثنائي

اعتماداً على منهج تحليل المضمون القانوني والسياسي، يعتمد هذا المقال تصميمًا ثنائي المحاور يتكون من مبحثين متكاملين: مبحث أول قانوني-دستوري يُعنى برصد النصوص المؤطرة لمشاركة الشباب، ومبحث ثانٍ سياسي-استقرائي يُعنى بتحليل الخطاب الرسمي ومواقف الفاعلين الحزبيين ومعطيات التقارير الوطنية والدولية ذات الصلة، بحيث يتفرع كل مبحث إلى مطلبين، ويتفرع كل مطلب بدوره إلى فقرتين تحليليتين

ويرتكز التحليل في المبحثين معاً على تقاطع ثلاثة مستويات من المصادر: أولاً، النصوص القانونية والتنظيمية الرسمية (الدستور، القوانين التنظيمية)؛ ثانياً، الخطب الملكية ووثائق المؤسسات الوطنية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ ثالثاً، تقارير المنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، إلى جانب الأدبيات الأكاديمية الحديثة حول التحول السياسي بالمغرب، وهو تقاطع منهجي يتيح تجاوز اقتصار التحليل على مصدر واحد نحو قراءة أكثر شمولية ومتانة علمية



المبحث الأول:

الإطار القانوني والدستوري لمشاركة الشباب المغربي في صناعة القرار

المطلب الأول: التأسيس الدستوري والتشريعي لمشاركة الشباب

الفقرة الأولى: الدستور الصريحة لقضايا الشباب والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي

يمثل دستور 2011 القاعدة المرجعية الأولى لأي مقارنة قانونية لمشاركة الشباب في الشأن العام المغربي. فقد أفرد الفصل 33 منه إشارة صريحة إلى ضرورة اتخاذ التدابير الملائمة لتوسيع مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، عبر تيسير ولوجهم للتشغيل وتشجيع مشاركتهم في الحياة الجماعية. بيد أن الطبيعة الإعلانية لهذا الفصل، القائمة⁵، والسياسية، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجماعية، على صيغ التحفيز والتشجيع دون التنصيص على آليات إلزامية دقيقة، جعلت من تفعيله رهيناً بإرادة سياسية متجددة، وهو ما يفسر التأخر الملحوظ في إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، رغم كونه الآلية الدستورية الأبرز المخصصة لإدماج الشباب، ومن الناحية المقارنة، تجدر الإشارة إلى أن العديد من الأنظمة الدستورية التي أقرت مجالس استشارية مماثلة للشباب حرصت على ربط قوة الأثر الاستشاري لهذه المجالس بآلية الجواب الإلزامي من الحكومة على آرائها داخل أجل قانوني محدد، وهي صيغة لا يزال المشرع المغربي متردداً في اعتمادها بخصوص المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، خلافاً لما هو معمول به مع بعض الهيئات الدستورية الأخرى ذات الطابع الاستشاري، وهو ما يفسر جزئياً استمرار الفجوة بين الوجود المؤسساتي الشكلي لهذا المجلس وتأثيره الفعلي المحدود في مسار صياغة السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب. ولا يمكن فهم هذا المسار المؤسساتي بمعزل عن خلفيته التاريخية، إذ لم تكن قضية إدماج الشباب في الشأن العام وليدة دستور 2011، بل تعود جذورها إلى مسار طويل من السياسات القطاعية المتعاقبة منذ الاستقلال، ارتبطت في العقود الأولى بمنطق التأطير الاجتماعي والرياضي أكثر من منطق الإدماج السياسي المباشر، قبل أن تشكل الحركات الاحتجاجية لسنة 2011 محطة فارقة أعادت طرح سؤال الشباب والسياسة بحدّة غير

⁵ الدستور المغربي لسنة 2011، الفصل 33، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليو 2011



مسبوقة، وتُوجت لاحقاً ببلورة الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030 كأول وثيقة استراتيجية شاملة ولعبت الحركة الطلابية المغربية، منذ تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سنة 1956، دوراً تاريخياً في⁶ لقضايا الشباب تشكيل وعي سياسي جيلي متعاقب، إذ شكلت الجامعة عبر عقود فضاءاً للتنشئة السياسية الأولى لأجيال من الأطر الحزبية والنقابية، قبل أن تعرف الحركة الطلابية نفسها، منذ مطلع الألفية الثالثة، تراجعاً نسبياً في قدرتها التعبوية بفعل عوامل متعددة منها الانقسات الإيديولوجية الداخلية وتراجع الثقة العامة في الأطر التنظيمية الطلابية التقليدية، وهو تراجع يمثل بدوره أحد المداخل التاريخية لفهم أزمة الوساطة السياسية التقليدية التي يتناولها المبحث الثاني من هذا المقال.

ويمكن تلخيص أبرز محطات هذا المسار التشريعي والمؤسسي المتعلق بالشباب زمنياً كالتالي: انطلاقاً من المقاربة التنموية القطاعية عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005؛ ثم الدسرة الصريحة لقضايا الشباب ضمن الفصل 170 من دستور 2011؛ يليها القانون التنظيمي المحدث للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي؛ ثم اعتماد 33 الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030؛ وصولاً إلى المستجدات التنظيمية الأخيرة المواكبة لاستحقاقات كقرار الهاكا رقم 50.62، في مسار تراكمي يعكس تحولاً تدريجياً في مقاربة الدولة، وإن ظل دون وتيرة التطورات 2026 المجتمعية للشباب.

الفقرة الثانية: الآليات التشريعية الانتخابية والرقابة القضائية على تمثيلية الشباب

على مستوى القانون الانتخابي، لم يُقر المشرع المغربي حتى الآن نظام صريح وملزم لصالح الشباب على غرار ما هو معمول به بخصوص التمثيلية النسائية، حيث اقتضت التعديلات المتعاقبة للقانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب على إدراج لوائح وطنية خاصة بالشباب ضمن دوائر انتخابية إضافية، وهي آلية مؤقتة ومحدودة زمنياً ارتبطت بمقتضيات⁷ انتقالية أكثر منها التزاماً بنائياً دائماً.

⁶ الوزارة المكلفة بالشباب (2020). الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030: تقرير التتبع والتقييم المرحلي. الرباط

⁷ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الجريدة الرسمية عدد 5991، 17 أكتوبر 2011، كما تم تعديله بموجب القانون التنظيمي رقم 08.24



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر_ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

كما يظل القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية خالياً من مقتضيات إلزامية دقيقة تفرض على الأحزاب نسبة معينة من الشباب داخل هياكلها القيادية، الأمر الذي يُبقي مسألة الإدماج الشبابي رهينة بالإرادة الذاتية لكل تنظيم حزبي. ويضطلع القضاء الدستوري، ممثلاً في المحكمة الدستورية، بدور رقابي على مطابقة القوانين التنظيمية للدستور دون أن تتطرق قراراته إلى إشكالية الكوتا الشبابية بذات القدر الذي تناول به قضايا أخرى كالتمثيلية النسائية، في حين⁸ تضطلع المحاكم الإدارية بدور مهم في البت في المنازعات الانتخابية المتعلقة بصحة ترشح الشباب

وتضاف إلى هذه الإكراهات التشريعية إكراهات مسطرية عملية، وهو ما يحد فعلياً من إمكانية وصول الأطر الشبابية إلى مواقع القرار التنفيذي حتى في حال نجاحها الانتخابي كعضو منتخب، فضلاً عن الكلفة المالية المرتفعة للحملات الانتخابية في ظل غياب آليات دعم عمومي موجهة خصيصاً للمرشحين الشباب، مما يُبقي المنافسة الانتخابية غير متكافئة من حيث نقطة الانطلاق بين مترشحين يتوفرون على شبكات علائقية وموارد مالية واسعة، وأطر شابة حديثة العهد بالعمل الحزبي والانتخابي.

ويكشف هذا التراكم من الإكراهات القانونية والمسطرية أن الفجوة بين النص والممارسة لا تنحصر في غياب الإلزامية الكمية وحدها، بل تمتد إلى جملة من الشروط الإجرائية التي تُبقي المنافسة الانتخابية بنيوياً في غير صالح الفئات الشبابية الأقل تراكماً من حيث الموارد التنظيمية والمالية، وهو ما يستدعي تفكيراً تشريعياً متكاملأ يعالج هذه الإكراهات مجتمعة وليس بشكل منعزل.

ويلاحظ في هذا السياق أن بعض المبادرات التشريعية المقارنة اتجهت نحو إحداث صناديق دعم عمومي خاصة بتمويل حملات المترشحين الشباب، أو نحو تخفيض سقف الإنفاق الانتخابي المسموح به في الدوائر التي تعرف تنافساً بين مترشحين شباب، وهي صيغ لم يعتمدها المشرع المغربي حتى الآن رغم أهميتها المحتملة في تقليص فجوة التكافؤ الفعلي

⁸ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية عدد 5992، 20 أكتوبر 2011



في نقطة انطلاق المنافسة الانتخابية، وهو ما يفتح الباب أمام اقتراح تشريعي محتمل في أفق مراجعة قادمة للقوانين التنظيمية للانتخابات.

وتفيد نظرية رأس المال السياسي في تفسير هذا الواقع، باعتبار أن الولوج إلى مواقع القرار يتطلب تراكمًا من الشبكات العلانقية والخبرة التنظيمية والموارد المالية والرمزية، وهي موارد تحتاج عادة إلى مسار زمني طويل داخل التنظيمات الحزبية والمؤسسية، مما يضع الشباب، بحكم قصر مساهمهم التنظيمي، في وضعية تنافسية أقل حظاً مقارنة بالنخب المتمرسية، وهو ما يفسر من زاوية نظرية استمرار الفجوة بين الأهلية القانونية للترشح والقدرة الفعلية على المنافسة الانتخابية بشكل متكافئ.

ويكشف تطبيق هذه النظرية على الحالة المغربية أن معالجة إشكالية تكافؤ الفرص الانتخابية بين الشباب والنخب المتمرسية تتطلب تدخلاً تشريعياً إيجابياً يتجاوز مجرد رفع القيود القانونية الشكلية، ذلك أن رفع هذه القيود وحده لا يكفي لضمان تكافؤ فعلي في ظل استمرار فجوة الموارد التنظيمية والمالية بين الطرفين، بل يستلزم آليات تعويضية فعلية. كالدعم المالي المباشر أو الحوافز التنظيمية داخل الأحزاب، على غرار ما اعتمد في بعض التجارب المقارنة المشار إليها سابقاً.

المطلب الثاني: حدود التأطير القانوني و آفاق المقارنة الدولية

الفقرة الأولى: قرار الهاكا رقم 50.62 وضبط الفضاء الإعلامي الانتخابي

في سياق التحضير للانتخابات التشريعية لسنة 2026، أصدرت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري قرارها رقم الضابط لقواعد التغطية الإعلامية لحملة الانتخابات التشريعية، والذي يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لملف 50.62 مشاركة الشباب باعتبار الوسائط السمعية البصرية والرقمية الفضاء الأبرز الذي يتفاعل من خلاله الشباب مع الخطاب السياسي والانتخابي.⁹

⁹ الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (2026). قرار رقم 50.62 المتعلق بقواعد ضبط التغطية الإعلامية لحملة الانتخابات التشريعية لسنة 2026. الرباط: الجريدة الرسمية.



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر_ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

ويطرح هذا القرار، من زاوية قانونية، إشكالية مدى مواكبته للتحويلات السريعة في سلوك الشباب الإعلامي المنفتح أكثر على المنصات الرقمية غير الخاضعة بالكامل لصرامة الضبط التقليدي، وهو ما يستدعي تفكيراً تنظيمياً مستقبلياً يوازن بين ضمان التعددية والإنصاف من جهة، ومواكبة التحول الرقمي من جهة أخرى، مع مراعاة كون الإعلام السمعي البصري التقليدي لا يزال يحتفظ بدور مهم في الوصول إلى فئات شبابية معينة، خصوصاً في العالم القروي حيث تظل نسب النفاذ إلى الإنترنت عالي السرعة أقل انتشاراً.

ويضاف إلى هذا الإشكال تحدٍ آخر مرتبط بجودة المعلومة السياسية المتداولة رقمياً خلال الحملات الانتخابية، من قبيل انتشار الأخبار الزائفة والمحتوى المضلل عبر منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يستدعي من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، بالتنسيق مع الفاعلين المعنيين بالفضاء الرقمي، تطوير آليات يقظة واستجابة سريعة تحمي نزاهة العملية الانتخابية دون المساس بحرية التعبير الرقمي التي يعتبرها الشباب امتداداً طبيعياً لحقهم في المشاركة السياسية. ويتقاطع هذا الإشكال مع الإطار الأعم لدسترة العمل الجماعي في الفصل 12 من دستور 2011، الذي أقر مبدأ حرية تأسيس الجمعيات ومزاولة أنشطتها في نطاق احترام الدستور والقانون، وهو الإطار العام الذي تندرج ضمنه الجمعيات الشبابية الفاعلة في المجال المدني والرقمي على حد سواء، والتي تشكل فضاءً مهماً للتنشئة السياسية البديلة¹⁰. عن الأطر الحزبية والإعلامية التقليدية

ويبقى التحدي الأعمق أمام أي إطار تنظيمي مستقبلي للفضاء الرقمي الانتخابي متمثلاً في صعوبة التمييز الدقيق بين المحتوى السياسي المشروع الذي يعبر عن رأي أو موقف، والمحتوى المضلل أو المسيء الذي يستوجب التدخل التنظيمي، وهي صعوبة تتفاقم في ظل الطابع العابر للحدود لكثير من المنصات الرقمية، مما يجعل الفعالية الكاملة لأي تنظيم وطني محض رهينة بدرجة التنسيق مع الفاعلين الدوليين المشغلين لهذه المنصات، وهو بعد يتجاوز صلاحيات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بمفردها ويستدعي تنسيقاً حكومياً أوسع.

¹⁰. الدستور المغربي لسنة 2011، الفصل 33، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليو 2011



وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن قرار الهاكا رقم 50.62 يظل خطوة تنظيمية إيجابية في اتجاه ضمان قدر من التوازن والإنصاف بين الفاعلين السياسيين خلال الحملة الانتخابية، ويبقى تقييم أثره الفعلي على عدالة الوصول، الإعلامي للمرشحين الشباب رهيناً بمعطيات لاحقة ستفرزها المراقبة الفعلية لسير الحملة الانتخابية لتشريعات 2026. وهو ما يستدعي من الباحثين والمتابعين وضع هذا القرار ضمن أجندة تقييم لاحقة بعد انتهاء الاستحقاقات

الفقرة الثانية: الإكراهات المسطرية والمرجعية الحقوقية والمقارنة الدولية

تطرح الشروط المسطرية للترشح إكراهات إضافية أمام الفئات الشبابية، ذلك أن اشتراط بلوغ سن معينة لبعض المسؤولين التنفيذية يحد من إمكانية وصول الأطر الشابة إلى مواقع القرار حتى في حال نجاحها الانتخابي، فضلاً عن الكلفة المالية المرتفعة للحملات الانتخابية في غياب دعم عمومي موجه خصيصاً للمرشحين الشباب. وتُظهر المقارنة الدولية أن تجربة تونس اعتمدت حوافز تمويلية للقوائم الحزبية التي تضم شباناً دون الخامسة والثلاثين، بينما خصص الأردن ورواندا مقاعد إضافية مضمونة للشباب، وهي صيغ أكثر إلزامية ودواماً من اللوائح الوطنية المؤقتة المعتمدة في المغرب.¹¹

ويتعزز هذا التحليل المقارن أن المغرب، وإن كان سباقاً على مستوى الدسترة الصريحة لقضايا الشباب مقارنة ببعض التجارب الإقليمية، فإنه لا يزال متأخراً من حيث الصياغة التشريعية الإلزامية والدائمة لآليات التمييز الإيجابي لفائدة هذه الفئة، وهو ما يفتح النقاش حول جدوى الانتقال من اللوائح الوطنية المؤقتة إلى صيغة أكثر استدامة تضمن استمرارية التمثيلية الشبابية عبر الدورات الانتخابية المتعاقبة بدل الاقتصار على مقتضيات انتقالية قابلة للإلغاء في أي محطة لاحقة.

ويتعزز هذا الطرح بالمرجعية الحقوقية الدولية، إذ يُلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الدول الأطراف بضمان حق كل مواطن في المشاركة في تسيير الشؤون العامة دون تمييز قائم على السن، كما ينص الميثاق

¹¹International IDEA (2021). Youth Political Participation in the MENA Region. Stockholm: International IDEA.



الإفريقي للشباب على التزام الدول الأطراف بضمان مشاركة فعلية للشباب في العمليات الديمقراطية، فيما تنص اتفاقية حقوق الطفل على حق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية في جميع المسائل التي تمسه، وهو مبدأ يمتد أثره إلى مرحلة الانتقال نحو سن الرشد السياسي، وهو ما يفتح المجال أمام الفاعلين بملاءمة التشريع الداخلي مع التزامات الدولية على هذا المستوى¹².

ويشكل هذا التقاطع بين المرجعية الدولية والمرجعية الوطنية أرضية مشتركة يمكن للفاعلين الحقوقيين والأكاديميين والمجتمع المدني البناء عليها في مناصرتهم لمطلب تعزيز التمثيلية الشبابية، خصوصاً في أفق الاستعراض الدوري الشامل المقبل للمغرب أمام مجلس حقوق الإنسان الأممي، حيث يمكن أن يشكل ملف المشاركة السياسية للشباب أحد المحاور التي قد تطرحها الدول الأعضاء والآليات الأممية المعنية بمتابعة التزامات المغرب الدولية في هذا المجال¹³.

ويخلص هذا المبحث الأول، بمطلبه معاً، إلى أن المنظومة القانونية والدستورية المغربية توفر أرضية معيارية معتبرة لمشاركة الشباب، غير أن طابعها الإعلاني وغير الإلزامي في غالب مقتضياتها، إلى جانب استمرار إكراهات مسطرية وتنظيمية عملية، يحد من تحويل هذه الأرضية القانونية إلى ممارسة سياسية فعلية، وهو ما يمهد للانتقال إلى المبحث الثاني الذي يتناول هذه الإشكالية من زاوية التحليل السياسي للممارسة الفعلية للفاعلين المعنيين.

وتجدر الإشارة، في ختام هذا المبحث، إلى أن أي إصلاح تشريعي مستقبلي في هذا المجال ينبغي أن يُبنى على تشخيص دقيق ومحين لواقع التمثيلية الشبابية الفعلية داخل مختلف المؤسسات المنتخبة، بدل الاكتفاء بالمقاربة الوصفية العامة، وهو ما يستدعي إحداث آلية رصد إحصائي دائمة ومنشورة دورياً تتبع تطور هذه التمثيلية عبر مختلف المحطات الانتخابية، بما يمكن الباحثين وصانعي القرار على حد سواء من قياس الأثر الفعلي لأي إصلاح تشريعي يُعتمد مستقبلاً في هذا الملف.

¹². العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، الفصل 25

¹³. الميثاق الإفريقي للشباب (2006). أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي

المبحث الثاني:

التحليل السياسي لواقع مشاركة الشباب المغربي في صناعة القرار

المطلب الأول: مظاهر العزوف السياسي وأزمة الوساطة الحزبية

الفقرة الأولى: الخطاب الملكي ومواقف الأحزاب السياسية

شكلت الخطاب الملكية على مدى العقد الأخير مرجعية سياسية موازية للنص الدستوري في التعاطي مع قضية الشباب، حيث أكد الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى العشرين لعيد العرش على ضرورة إشراك الشباب في تدبير الشأن العام، كما شدد الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان على أهمية تجديد النخب السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة لتشمل في المقابل، يكشف تحليل البرامج الانتخابية 14 الفئات الشابة والنساء، في إطار مقارنة تشاركية للإصلاح السياسي، للأحزاب السياسية عن حضور لافت لكلمة الشباب على مستوى الخطاب، مقابل ضعف واضح في آليات الترجمة العملية إذ تظل غالبية الأحزاب حبيسة خطاب عام حول تشغيل الشباب دون بلورة التزامات كمية دقيقة بخصوص نسب حضورهم داخل الهياكل القيادية أو اللوائح الترشيحية بالمواقع القابلة للفوز، وهو ما يجعل الأحزاب تعاني من أزمة تجديد داخلي تضع الشباب في وضعية 'الانتظار الطويل' للوصول إلى مواقع القرار الحزبي، بصرف النظر عن انتمائها، وبقراءة عامة للوضعية الحزبية المغربية المختلفة، سواء ذات المرجعية المحافظة أو الليبرالية أو اليسارية¹⁵. الإيديولوجي يتبين أن حضور الخطاب الشبابي يكاد يكون عابراً لهذا التصنيف الإيديولوجي، إذ تنقسم غالبية هذه الأحزاب أرضية مشتركة في التعاطي مع قضايا الشباب من زاوية اجتماعية-اقتصادية كالتشغيل والتكوين، مقابل تفاوت أقل وضوحاً في مقاربتها لبعد الإدماج السياسي المباشر داخل الهياكل القيادية، وهو ما يستدعي من الباحثين تجاوز التصنيفات الإيديولوجية التقليدية والتركيز بدل ذلك على المؤشرات التنظيمية الداخلية الفعلية لكل حزب على حدة، كمرونة مساطر الترشح الداخلي وحجم منظمات الشباب الحزبية ودرجة استقلاليتها التقريرية. ويعكس هذا الانسجام النسبي بين

¹⁴ الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية، أكتوبر 2021، الديوان الملكي، الرباط

¹⁵Desrués, T. (2012). Moroccan Youth and the Forming of a New Generation. Mediterranean Politics, 17(1), 23-40.



الخطاب الملكي الداعي إلى تجديد النخب والبطء الملحوظ في استجابة البنيات الحزبية لهذا التوجه مفارقة سياسية جديدة بالتحليل، إذ يفترض في الأحزاب السياسية، بوصفها الحلقة الوسيطة الدستورية بين المواطن والمؤسسات المنتخبة، أن تكون الفاعل الأول في تفعيل التوجهات الملكية العامة، غير أن واقع الممارسة الحزبية يكشف عن مقاومة داخلية بنيوية للتجديد، ترتبط بمصالح النخب الحزبية القائمة أكثر من ارتباطها بأي عائق قانوني أو مؤسساتي خارجي، وهي خلاصة تعزز الفرضية الثانية لهذا المقال حول محورية الوساطة الحزبية في تفسير أزمة الإدماج الشبابي. وتفيد نظرية التنشئة السياسية في تفسير هذا المسار، إذ تربط مواقف الشباب تجاه السياسة بمسار تنشئتهم داخل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، بينما تفيد نظرية الفجوة الجيلية في تفسير التفاوت القيمي بين الأجيال، باعتبار أن الأطر السياسية التقليدية شكّلت خطاباتها وبنياتها في سياقات تاريخية مغايرة دون أن تواكب بالضرورة التحولات القيمية والتكنولوجية التي عرفتها الأجيال الشابة الحالية، وهو تكامل نظري يمنح هذا المبحث أساساً تحليلياً أكثر متانة لقراءة إشكالية العزوف السياسي للشباب المغربي.

الفقرة الثانية: مؤشرات العزوف السياسي في التقارير الوطنية والدولية

تُظهر معطيات وزارة الداخلية المتعلقة بنسب المشاركة في الاستحقاقات التشريعية الأخيرة تفاوتاً ملحوظاً في نسب تسجيل وتصويت فئة الشباب مقارنة بباقي الفئات العمرية، ويؤكد البحث الوطني حول القيم أن نسبة معتبرة من الشباب المغربي تُبدي عدم ثقة في الأحزاب السياسية والمؤسسات المنتخبة تحديداً، في مقابل مستويات ثقة أعلى نسبياً في مؤسسات الدولة ذات الطابع الرمزي والوطني، وهو تمايز يعزز فرضية أن أزمة العزوف مرتبطة بأداء المؤسسات الوسيطة¹⁶. تحديداً وليست تعبيراً عن أزمة انتماء وطني عام.

ويحمل هذا التمايز دلالة سياسية مهمة في أفق تشريعات 2026، إذ يعني أن معالجة أزمة الثقة لا تستوجب بالضرورة إصلاحاً في العلاقة بين الشباب والدولة ككل، بقدر ما تستوجب إصلاحاً موجهاً ومركزاً في أداء المؤسسات

¹⁶Ministère de l'Intérieur (2021). Rapport sur la participation électorale — élections du 8 septembre 2021. Rabat.



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر_ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

الوسيلة تحديداً، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية والهيئات المنتخبة، بما يفتح أفقاً للتفاوض الحذر بإمكانية معالجة هذه الأزمة دون الحاجة إلى إعادة بناء شاملة للعلاقة بين الشباب والدولة.¹⁷

ويخلص المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن العزوف ليس تعبيراً عن لامبالاة سياسية مطلقة، بقدر ما هو احتجاج ضمني على نمط الوساطة السياسية القائم، فيما يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإحداث آليات مؤسسية دائمة لإشراك الشباب في مسلسل إعداد السياسات العمومية. ويندرج الوضع المغربي ضمن سياق إقليمي أوسع، إذ يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للشباب إلى أن أزمة المشاركة السياسية للشباب في المنطقة العربية ترتبط ببنية سياسية واقتصادية عامة تتجاوز ضعف الأطر القانونية المحلية وحدها، وهو ما يؤكد المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية الذي يدعو إلى مقاربة مندمجة تجمع بين إصلاح المنظومة القانونية للترشيح والانتخاب وتجديد آليات التنشئة السياسية والتربية على المواطنة.¹⁸

ولا يمكن فصل هذا التحليل السياسي والقانوني عن بعده الاجتماعي-الاقتصادي، إذ تشير عدة قراءات إلى أن ارتفاع معدلات البطالة في صفوف حاملي الشهادات الشباب يشكل أحد العوامل المغذية لأزمة الثقة في جدوى المشاركة السياسية كأداة للتغيير، باعتبار أن الانتظارات الاقتصادية غير المحققة تترجم أحياناً إلى إحباط عام يمتد أثره إلى الموقف من العملية السياسية برمتها، وهو ما يجعل الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي متكاملين وليس مسارين منفصلين في معالجة إشكالية إدماج الشباب المغربي في صناعة القرار.

وتبرز هذه القراءة المتقاطعة بين الاقتصادي والسياسي أهمية عدم اختزال إشكالية العزوف الشبابي في تفسير أحادي، سواء كان هذا التفسير قانونياً محضاً يحتمل النصوص وحدها مسؤولية القصور، أو سياسياً محضاً يحتمل الفاعلين الحزبيين وحدهم هذه المسؤولية، أو اقتصادياً محضاً يختزل الظاهرة في أزمة التشغيل، بل تستدعي مقاربة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار تفاعل هذه الأبعاد الثلاثة مجتمعة في تفسير مسار عزوف سياسي مركب ومتعدد الأسباب.

¹⁷. المندوبية السامية للتخطيط (2023). البحث الوطني حول القيم لدى الشباب المغربي. الرابط: منشورات المندوبية السامية للتخطيط

¹⁸. المجلس الوطني لحقوق الإنسان (2021). تقرير حول النهوض بالمشاركة السياسية للشباب. الرابط: منشورات المجلس



وتشير مقارنة نسب المشاركة الشبابية في الاستحقاقات المتعاقبة إلى ثبات نسبي في اتجاه هذه الظاهرة عبر الزمن وهو ما يرجح فرضية العزوف البنيوي المرتبط بأداء المؤسسات الوسيطة على فرضية العزوف الظرفي المرتبط بمحطة انتخابية بعينها، ويستدعي بالتالي استراتيجيات إصلاحية طويلة المدى تتجاوز الحلول الترقيعية المرتبطة بكل موعد انتخابي على حدة نحو معالجة جذرية لأسباب استمرار هذا التوجه العام في سلوك الناخب الشاب المغربي.

ويخلص هذا المطلب الأول من المبحث الثاني إلى أن العزوف السياسي للشباب المغربي ظاهرة متعددة الأسباب تتقاطع فيها أزمة الوساطة الحزبية بأزمة الثقة المؤسساتية الموجهة تحديداً، بأبعاد اجتماعية-اقتصادية أعمق مرتبطة بالتشغيل والهشاشة، وهو تشخيص مركب يمهد للانتقال في المطلب الثاني إلى استكشاف الاستجابات البديلة التي طورها الشباب أنفسهم في مواجهة هذه الأزمة المركبة، سواء عبر التحول الرقمي أو عبر أشكال الاحتجاج أو عبر إعادة توجيه طاقاتهم نحو العمل الجمعوي المحلي بدل العمل الحزبي التقليدي.

المطلب الثاني: التحولات الرقمية ورهانات المشاركة في أفق تشريعات 2026

الفقرة الأولى: التحول الرقمي وأشكال المشاركة البديلة

في مقابل تراجع أشكال المشاركة التقليدية، تُظهر الأدبيات الحديثة تنامي أشكال بديلة للفعل السياسي لدى الشباب المغربي، تتمثل في الحراك الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي، والانخراط في العمل الجمعوي المحلي، وأشكال الاحتجاج متنوعة حول قضايا محددة كالتشغيل والصحة والتعليم، وهي أشكال تعكس إعادة تعريف الشباب لمفهوم السياسي خارج الإطار المؤسساتي الكلاسيكي، وتتقاطع مع تعبئة متنامية حول قضايا إقليمية ودولية كبرى كالقضية الفلسطينية والوضع في منطقة الساحل، وهي تعبئة تتجاوز أحياناً في كثافتها التعبئة المرصودة حول القضايا الوطنية¹⁹. الداخلية البحتة

¹⁹. عبد الرحيم العلام (2019). الشباب والفعل الجمعوي بالمغرب. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 12، 45-70.



ويضاف إلى هذا التحول تفاوت مجالي وجندري ملحوظ: إذ تتوفر الفئات الشبابية الحضرية على فرص أوسع للانخراط المدني مقارنة بنظيرتها القروية التي تغطي عليها إكراهات النفاذ إلى المعلومة والتنقل والتأطير الجمعي، كما تتقاطع إشكالية العمر مع إشكالية النوع الاجتماعي لتنتج وضعية تميز مزدوج تعيشه الشابات المغربيات الراغبات في الانخراط السياسي، وهو ما يستدعي مقاربة تقاطعية في تصميم أي آلية تميز إيجابي مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار الفئات ولعب²⁰. الأكثر هشاشة داخل الفئة الشبابية نفسها، كالشابات في العالم القروي أو ذوات الوضعية الاجتماعية الهشة المجتمع المدني، عبر الجمعيات الشبابية ومراكز التفكير المستقلة، دوراً متنامياً في ملء الفراغ الذي خلفه تراجع الوساطة الحزبية التقليدية، من خلال برامج التكوين على القيادة والمواطنة وورشات محاكاة العمل البرلماني والمحلي، وهي مبادرات ساهمت في تعزيز الوعي الحقوقي والسياسي لدى فئة من الشباب، وإن كانت محدودة الأثر على المستوى الكمي الشامل بالنظر إلى استهدافها فئات محدودة العدد مقارنة بالحجم الديمغرافي الإجمالي للشباب المغربي، وهو ما يستدعي تعميم²¹. هذا النوع من البرامج ودمجها ضمن المنظومة التعليمية الرسمية

وتطرح منصات التواصل الاجتماعي بالمقابل تحديات مرتبطة بجودة المعلومة السياسية المتداولة، من قبيل انتشار الأخبار الزائفة والمحتوى المضلل خلال الحملات الانتخابية، فيما لا يزال الإعلام السمعي البصري التقليدي يحتفظ بدور مهم لدى فئات شبابية معينة خصوصاً في العالم القروي، وهو ما يجعل من الضروري أن تراعي أي استراتيجية تواصلية حزبية أو مؤسساتية مستقبلية هذا التنوع في قنوات التلقي بدل الاقتصار على الفضاء الرقمي الحضري وحده، تفادياً لإعادة إنتاج نفس التفاوت المجالي الذي يطبع أشكال المشاركة السياسية التقليدية

ويطرح هذا المعطى تساؤلاً تحليلياً مهماً حول العلاقة بين التعبئة الرقمية حول قضايا إقليمية ودولية والانخراط في الفعل السياسي المؤسساتي الداخلي؛ فبينما يرى بعض الباحثين في هذه التعبئة مؤشراً إيجابياً على وعي سياسي لدى الشباب ولو لم يترجم إلى انخراط انتخابي مباشر، يحذر باحثون آخرون من مخاطر انفصال هذا الوعي المرتبط عن

²⁰: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2021). المشاركة المدنية والسياسية للشباب: أي أدوار لأية سياسات عمومية؟ الرباط. رأي عدد 40

²¹: اليونسكو (2019). المشاركة المدنية للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دليل للممارسين. باريس: اليونسكو



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر_ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

أدوات التأثير المؤسساتي الفعلي في السياسات العمومية الداخلية ذات الصلة، وهو نقاش أكاديمي لا يزال مفتوحاً يستحق مزيداً من الدراسات التجريبية المستقبلية

ويبقى التحدي أمام الفاعلين الحزبيين والمؤسساتيين المغاربة متمثلاً في كيفية تحويل هذا الوعي السياسي الرقمي أياً كان موضوعه المباشر، إلى قناة تأثير فعلية في السياسات العمومية المحلية، وذلك عبر إحداث جسور تواصلية بين، الفضاء الرقمي حيث ينشط الشباب أصلاً والفضاء المؤسساتي الرسمي حيث تُتخذ القرارات، بدل انتظار أن يبادر الشباب من تلقاء أنفسهم إلى ولوج الأطر المؤسساتية التقليدية التي فقدت جزءاً كبيراً من جاذبيتها لديهم

الفقرة الثانية: دراسة حالة 2021 واستشراف سيناريوهات 2026

تكتسي قراءة نتائج الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 أهمية استشرافية لفهم رهانات محطة 2026، إذ أظهرت معطيات وزارة الداخلية تفاوتاً واضحاً في المشاركة لصالح الفئات العمرية الأكبر سناً، فيما ظل ولوج الأطر الشابة إلى البرلمان مرتبطاً بألية اللوائح الإضافية وليس باللوائح المحلية العادية، وهو ما يطرح إشكالية استدامة هذا الحضور في²². غياب إدراج الشباب ضمن مواقع قابلة للفوز داخل اللوائح المحلية نفسها

وبناء على هذه المعطيات، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات لتشريعات 2026: سيناريو الاستمرارية في غياب إصلاحات ملموسة؛ وسيناريو التحسن النسبي المرتبط بتفعيل آليات تحفيزية جديدة ضمن اللوائح والبرامج الحزبية؛ وسيناريو التراجع الذي قد ينجم عن تفاقم أزمة الثقة. ويبقى السيناريو الأقرب إلى الترجيح هو التحسن النسبي المحدود باعتبار أن الفاعلين قد أبدوا وعياً متزايداً بالملف الشبابي دون أن يترجم بعد إلى إصلاح بنيوي شامل، وهو ما يجعل من محطة 2026 اختباراً مهماً لكن غير حاسم في مسار طويل نحو إدماج سياسي كامل للشباب المغربي

²²Ministère de l'Intérieur (2021). Rapport sur la participation électorale — élections du 8 septembre 2021. Rabat.



ومن زاوية منهجية، تشير القراءة المقارنة بين محطتي 2021 و2026 إلى ضرورة اعتماد مؤشرات كمية دقيقة لقياس التقدم المحرز، من قبيل نسبة الشباب داخل اللوائح المحلية بمواقع قابلة للفوز وليس فقط اللوائح الوطنية الإضافية ونسبة الشباب داخل الهياكل التنفيذية للأحزاب بعد المؤتمرات الحزبية، إلى جانب مؤشر نوعي يرصد مدى استمرارية الالتزامات الحزبية المعلنة قبل الاستحقاقات وتحولها إلى مبادرات تشريعية فعلية بعدها، باعتبار هذه المؤشرات مجتمعة أكثر دقة من مجرد نسب المشاركة في التصويت وحدها.

وبالنظر إلى الثقل الديمغرافي الذي تمثله فئة الشباب ضمن الجسم الانتخابي المغربي، فإنها تشكل من الناحية النظرية كتلة ناخبة مرجحة قادرة على التأثير في نتائج الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026 إذا ما تمت تعبئتها بالشكل المناسب، وهو ما يفسر تزايد اهتمام الفاعلين المؤسسيين والحزبيين بتطوير استراتيجيات تواصل أكثر ملائمة لهذه الفئة، غير أن الرهان الحقيقي يظل متجاوزاً لمجرد التحسيس بالتسجيل والتصويت، ليقضي معالجة جذرية لأزمة الثقة السياسية الأعمق التي تطل الواسطة الحزبية ذاتها، باعتبار أن نجاعة أي استراتيجية تعبوية ظرفية تظل محدودة الأثر ما لم ترتبط بإصلاح بنيوي شامل للعلاقة بين الشباب والفعل السياسي المؤسسي.

ويخلص هذا المبحث الثاني، بمطلبه معاً، إلى أن أزمة مشاركة الشباب المغربي في صناعة القرار هي في جوهرها أزمة وساطة سياسية وثقة مؤسسية، أكثر منها أزمة نص قانوني أو أزمة انتماء وطني، وهي خلاصة تتقاطع مع خلاصة المبحث الأول لتؤكد معاً أن معالجة هذه الإشكالية تستلزم مقاربة تكاملية تجمع بين الإصلاح القانوني والإرادة السياسية الفعلية. وهو ما يشكل جوهر الخلاصات العامة لهذا المقال.

وتبقى الإشارة أخيراً إلى أن أي تقييم علمي دقيق لأثر الإصلاحات المرتقبة على مشاركة الشباب في صناعة القرار يستوجب انتظار المعطيات الفعلية التي ستفرزها نتائج الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026، سواء من حيث نسب التسجيل والتصويت الفعلية لدى الفئات الشابة، أو من حيث نسبة حضورهم الفعلي داخل المؤسسة التشريعية الجديدة ومواقعهم داخل الهياكل التنفيذية للحكومة والأحزاب المشكلة لها، وهو ما يفتح الباب أمام دراسات تقييمية لاحقة تستكمل وتحين الخلاصات التحليلية التي توصل إليها هذا المقال.

خاتمة:

بعد هذا المسار التحليلي الذي جمع بين مبحث قانوني-دستوري رصد النصوص المؤطرة لمشاركة الشباب في صناعة القرار، ومبحث سياسي-استقرائي حلل الممارسة الفعلية للفاعلين الرسميين والحزبيين والمدنيين، يتبين أن إشكالية مشاركة الشباب المغربي في صناعة القرار تظل إشكالية مركبة متعددة الأبعاد، لا يمكن اختزالها في تفسير أحادي، سواء كان هذا التفسير قانونياً محضاً يحمل النصوص وحدها مسؤولية القصور، أو سياسياً محضاً يحمل الفاعلين الحزبيين وحدهم هذه المسؤولية.

يفضي هذا التحليل الثنائي المحاور إلى جملة من الخلاصات المركزية التالية:

الخلاصة الأولى: تتوفر المنظومة القانونية والدستورية المغربية على أرضية معيارية معتبرة لمشاركة الشباب (الفصل 33، المجلس الاستشاري للشباب، اللوائح الوطنية)، غير أن طابعها الإعلاني وغير الإلزامي في غالب الأحيان يحد من أثرها الفعلي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى

الخلاصة الثانية: يشكل ضعف الوساطة الحزبية التقليدية، أكثر من قصور النص القانوني، العامل الحاسم في تفسير أزمة العزوف السياسي للشباب، إذ تكشف التقارير الوطنية والدولية أن الأزمة أزمة ثقة في المؤسسات الوسيطة تحديداً وليست أزمة انتماء وطني عام، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

الخلاصة الثالثة: تحمل الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026 رهانات حقيقية لكن غير حاسمة، إذ يُرجَّح أن تفضي إلى تحسن نسبي محدود في التمثيلية الشبابية دون معالجة جذرية لأزمة الثقة السياسية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة

الخلاصة الرابعة: تفرض المرجعية الحقوقية الدولية (العهد الدولي، الميثاق الإفريقي للشباب) والتجارب المقارنة (تونس، الأردن، رواندا) على المغرب مساءلة جدوى الانتقال من آليات التمييز الإيجابي المؤقتة إلى صيغ أكثر إلزامية واستدامة



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر_ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

الخلاصة الخامسة: يشكل التحول الرقمي وأشكال المشاركة البديلة (الاحتجاج الرهين بالقضية، النشاط الرقمي) تعبيراً عن إعادة تعريف الشباب لمفهوم الفعل السياسي، دون أن يشكل ذلك بديلاً كاملاً عن ضرورة إصلاح قنوات المشاركة المؤسسية التقليدية.

الخلاصة السادسة: تتقاطع أزمة العزوف السياسي مع أبعاد اجتماعية-اقتصادية (البطالة، الهشاشة) وأبعاد مجالية وجندرية (التفاوت بين الحضري والقروي، تقاطعية النوع الاجتماعي والسن)، مما يستدعي معالجة متكاملة تتجاوز البعد القانوني-السياسي الصرف نحو مقاربة شمولية للسياسات العمومية الموجهة للشباب.

وختاماً، فإن نجاح الرهان على إدماج الشباب في صناعة القرار في أفق تشريعات 2026 وما بعدها لن يتحقق بمجرد مراكمة النصوص القانونية، بل يستلزم تحولاً في الثقافة السياسية للفاعلين الحزبيين والمؤسسيين، وإرادة سياسية متجددة تترجم الخطاب الرسمي الداعي إلى تجديد النخب إلى ممارسة فعلية قابلة للقياس والتقييم.

ويبقى الرهان الأعمق، في نهاية المطاف، مرتبطاً بقدرة المنظومة السياسية المغربية برمتها على إعادة بناء عقد ثقة متجدد مع الأجيال الصاعدة، عقد يقوم على الاعتراف المتبادل بأن الشباب ليسوا مجرد فئة مستفيدة من سياسات عمومية توضع لأجلهم، بل فاعلون أساسيون ينبغي أن يشاركوا في صياغتها وتنفيذها وتقييمها، وهو تحول في المنظور أكثر منه في الأدوات، لكنه يظل الشرط الأعمق لأي إصلاح مؤسسي أو تشريعي مقبل في هذا الملف الحيوي.

وبهذا يكون هذا المقال قد حاول، من خلال تصميمه الثنائي المحاور القائم على مبحثين ومطالب وفقرات متكاملة تقديم قراءة شمولية ومتعددة الزوايا لإشكالية تظل، رغم كل ما أنجز بشأنها من إصلاحات، مفتوحة على مزيد من النقاش والتفكير المشترك بين الباحثين وصانعي القرار والفاعلين المدنيين المهتمين بمستقبل العلاقة بين الشباب المغربي والفعل السياسي، خصوصاً في أفق ما ستفرزه محطة 2026 من معطيات فعلية قابلة للتحليل والتقييم في دراسات لاحقة.

ويقترح هذا المقال، كأفاق بحثية مستقبلية مكملة لخلاصاته، إجراء دراسات ميدانية كمية تقيس مباشرة تصورات عينة ممثلة من الشباب المغربي حول مختلف المحاور التي تناولها هذا التحليل، وكذا دراسات مقارنة أعمق بين التجربة



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر_ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

المغربية وتجارب إقليمية أخرى على مستوى فعالية آليات التمييز الإيجابي الشبابي، بما يسمح بإغناء النقاش العلمي حول هذا الملف الحيوي بمعطيات تجريبية تكمل القراءة النظرية والتحليلية التي قدمها هذا المقال.

وفي انتظار ما ستفرزه محطة 2026 من معطيات نهائية، يبقى هذا المقال بمثابة قراءة تشخيصية أولية تسعى إلى تأطير النقاش العمومي والأكاديمي حول قضية الشباب والفعل السياسي بالمغرب، ضمن أفق زمني ممتد يتجاوز اللحظة الانتخابية الآنية نحو تفكير استراتيجي أعمق في مستقبل العلاقة بين الأجيال الصاعدة ومؤسسات الدولة.



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر_ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

لائحة المراجع

1. الدستور المغربي لسنة 2011. الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 30 يوليو 2011
2. القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب. الجريدة الرسمية عدد 5991، 17 أكتوبر 2011
3. القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. الجريدة الرسمية عدد 5992، 20 أكتوبر 2011
4. الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. (2026). قرار رقم 50.62 المتعلق بقواعد ضبط التغطية الإعلامية لحملة الانتخابات التشريعية لسنة 2026. الرباط
5. المجلس الوطني لحقوق الإنسان. (2021). تقرير حول النهوض بالمشاركة السياسية للشباب. الرباط: منشورات المجلس.
6. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2021). المشاركة المدنية والسياسية للشباب. رأي عدد 40. الرباط
7. المندوبية السامية للتخطيط. (2022). نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024. الرباط
8. المندوبية السامية للتخطيط. (2023). البحث الوطني حول القيم لدى الشباب المغربي. الرباط
9. الوزارة المكلفة بالشباب. (2020). الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030. الرباط
10. وزارة الداخلية. (2021). تقرير حول المشاركة الانتخابية في الاستحقاقات التشريعية بتاريخ 8 شتنبر 2021 الرباط.
11. الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى العشرين لعيد العرش. (30 يوليو 2019). الديوان الملكي، الرباط
12. الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية. (أكتوبر 2021). الديوان الملكي، الرباط
13. العلام، عبد الرحيم. (2019). الشباب والفعل الجمعي بالمغرب. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 12، 45-70.
14. عبد المومني، فؤاد. (2018). العزوف السياسي بالمغرب. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، 41-42، 112-130.



ISSN :3085_5055

العدد الرابع عشر_ يوليو 2026

مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات

15. ، مدني، محمد. (2020). الانتقال الديمقراطي والمشاركة السياسية بالمغرب بعد دستور 2011. سلسلة الدراسات
الرباط. 7.
16. .العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. (1966). الفصل 25
17. .الاتحاد الإفريقي. (2006). الميثاق الإفريقي للشباب. أديس أبابا
18. Camau, M., & Vairel, F. (2014). Politics and Society in Contemporary Morocco. Edinburgh
University Press.
19. Desrues, T. (2012). Moroccan Youth and the Forming of a New Generation. Mediterranean Politics,
17(1), 23-40.
20. International IDEA. (2021). Youth Political Participation in the MENA Region. Stockholm:
International IDEA.
21. Ministère de l'Intérieur. (2021). Rapport sur la participation électorale — élections du 8 septembre
2021. Rabat.
22. UNDP. (2016). Arab Human Development Report for Youth. New York: UNDP.
23. UNESCO. (2019). Civic Engagement of Youth in the MENA Region: A Practitioner's Guide. Paris:
UNESCO.